SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.2, Jun - Dec. 2026
Pages: 669 ~ 674

تقييم سياسة توحيد سعر الصرف وانعكاساتها على التضخم والقدرة الشرائية في ليبيا خلال الفترة (2020–2025)

عبدالرحمن علي صالح محفوظ
قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

الملخص
تهدف هذه الورقة إلى تحليل سياسة توحيد سعر صرف الدينار الليبي التي دخلت حيز التنفيذ في 3 يناير 2021، ومناقشة قنوات ارتباطها بالتضخم والقدرة الشرائية للأسر الليبية خلال الفترة 2020–2025. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة الزمنية بين مرحلة ما قبل التوحيد ومرحلة ما بعده، بالاستناد إلى التقارير الرسمية والدولية المنشورة. وتعرض الورقة أثر سعر الصرف عبر تكلفة الواردات وتوقعات الأسعار والسيولة والإنفاق العام، مع مراعاة أن مؤشر أسعار المستهلك الليبي واجه قيودًا في التغطية الجغرافية وسلة الاستهلاك، وأن الأسعار المدعومة أو الإدارية قد تحدّ من انعكاس تغيرات الصرف على التضخم المسجل. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن توحيد السعر الرسمي عند 4.48 دينار للدولار قلّص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي في المرحلة الأولى، لكنه لم يضمن استقرارًا مستدامًا للأسعار في ظل استمرار الاختلالات المالية والنقدية والاعتماد على الواردات. ولا تدّعي الدراسة تقدير أثر سببي أو دلالة إحصائية؛ إذ لم يتوفر ضمن ملف الدراسة الأصلي جدول بيانات زمني مكتمل يسمح بتقدير نموذج كمي قابل لإعادة الإنتاج. وتوصي الورقة بتحسين قياس الأسعار، وتعزيز التنسيق المالي والنقدي، ورفع كفاءة تخصيص النقد الأجنبي، وتوجيه الحماية الاجتماعية نحو الفئات الأكثر تأثرًا.

الكلمات المفتاحية: توحيد سعر الصرف؛ التضخم؛ القدرة الشرائية؛ السوق الموازية؛ ليبيا؛ المنهج الوصفي التحليلي.

Abstract
This paper examines Libya’s exchange-rate unification policy, implemented on 3 January 2021, and discusses its links with inflation and household purchasing power over 2020–2025. It applies a descriptive-analytical approach and a time-based comparison of the pre- and post-unification periods, drawing on published official and international reports. The analysis considers import costs, price expectations, liquidity, and public spending, while acknowledging limitations in Libya’s consumer-price measurement, including geographic coverage and the consumption basket, as well as the role of subsidized and administered prices. Available evidence indicates that setting the unified official rate at LYD 4.48 per US dollar initially narrowed the gap between official and parallel rates, but did not by itself ensure sustained price stability amid fiscal and monetary pressures and dependence on imports. The paper does not claim causal identification or statistical significance because the original manuscript did not include a complete, reproducible time-series dataset suitable for quantitative estimation. Policy recommendations focus on improving price statistics, strengthening fiscal-monetary coordination, improving foreign-exchange allocation, and targeting social protection.

Keywords: exchange-rate unification; inflation; purchasing power; parallel market; Libya; descriptive-analytical method.

Submitted: 20/10/2026 *Accepted: 25/11/2026*

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.2, Jun - Dec. 2026
Pages: 654 ~ 662
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
sjst.scst.edu.ly

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1-مقدمة

يُعد سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وأكثرها حساسية في الاقتصادات النامية والريعية على حد سواء، نظراً لدوره المحوري كحلقة وصل رئيسية تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وتحدد القدرة التنافسية للسلع الوطنية، وتؤثر بصورة مباشرة في موازين المدفوعات والمستويات العامة للأسعار [1]. وفي الحالة الليبية، اكتسبت سياسة سعر الصرف أهمية استثنائية نظراً للطبيعة الهيكلية للاقتصاد الليبي الذي يتسم بالريعية المفرطة؛ إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من 95% من إجمالي الصادرات وتغطي ما يزيد على 90% من إيرادات الموازنة العامة للدولة، في مقابل اعتماد شبه كلي على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية للسوق المحلي [2]. وقد جعل هذا الانكشاف التجاري الواسع من سعر صرف الدينار الليبي المحرك الأساسي لتكاليف المعيشة والمحدد الأول لمعدلات التضخم المستورد [3]. على مدار العقد الماضي، وتحديداً منذ عام 2014، واجه الاقتصاد الليبي أزمة مركبة جمعت بين الانقسام السياسي والمؤسسي، وتذبذب إنتاج وتصدير النفط، وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي [4]. وقد أفرزت هذه الظروف اختلالات هيكلية حادة في سوق الصرف الأجنبي، تجلت في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي المدعوم (الذي ظل مستقراً عند حدود 1.40 دينار للدولار الواحد) وسعر الصرف في السوق الموازية الذي قفز إلى مستويات قياسية تجاوزت 7 دنانير للدولار في بعض الفترات [5]. وأدت هذه الازدواجية السعرية إلى خلق تشوهات اقتصادية عميقة؛ إذ تحولت الاعتمادات المستندية بالسعر الرسمي إلى قناة لاستنزاف الاحتياطيات الأجنبية وتحقيق أرباح ريعية طفيلية عبر المضاربة وتهريب السلع المدعومة، بينما جرى تسعير الغالبية العظمى من السلع والخدمات في السوق الفعلي وفقاً لسعر الصرف الموازي، مما أوجد تضخماً مقنعاً أضعف الثقة في العملة الوطنية [6]. ولمواجهة هذه التشوهات، اتخذت السلطات النقدية في ليبيا حزمتين رئيسيتين من الإصلاحات؛ تمثلت الأولى في فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي في سبتمبر 2018 كإجراء انتقالي لتقليص الفجوة السعرية وامتصاص فائض السيولة [7]، ثم أعقبها القرار التاريخي لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في ديسمبر 2020 — والذي دخل حيز التنفيذ الفعلي في الثالث من يناير 2021 — والقاضي بتعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي لكافة الأغراض (الحكومية والتجارية والشخصية) عند مستوى 4.48 دينار ليبي للدولار الأمريكي الواحد [8]. وقد استهدف هذا القرار القضاء على تعدد أسعار الصرف، وتجفيف منابع الفساد المرتبطة بالاعتمادات المستندية، وتحقيق التوازن المالي والنقدي، وتنشيط الإيرادات العامة المقومة بالدينار الليبي لتمويل الإنفاق العام دون اللجوء إلى التمويل بالعجز [9]. غير أن تطبيق سياسة توحيد سعر الصرف لم يكن بمعزل عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة؛ إذ أدى التخفيض الرسمي الكبير في قيمة العملة الوطنية (بأكثر من 70% مقارنة بالسعر الرسمي الأساسي السابق) إلى انتقال سريع ومباشر لأثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية(Exchange Rate Pass-Through) ، لاسيما بالنسبة للسلع الأساسية التي كانت تُستورد بالسعر الرسمي المدعوم قبل التوحيد [10]. ومع استمرار التوسع في الإنفاق العام (خاصة باب المرتبات والدعم) وتنامي عرض النقود، فضلاً عن التعديلات اللاحقة في السياسة الضريبية على مبيعات النقد الأجنبي خلال الأعوام 2024 و2025 و2026 — والتي شكلت صدمة مالية موازية رفعت سعر الصرف الفعلي — وجد المواطن الليبي نفسه أمام موجة مستمرة من غلاء المعيشة وتآكل القوة الشرائية لدخله الثابت ومدخراته المصرفية [11]. ومن هذا المنطلق، تكتسب هذه الورقة العلمية أهميتها من خلال تقديم تقييم موضوعي يجمع بين التحليل النظري والقياس الاقتصادي لتشخيص حصيلة تجربة توحيد سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة (2020–2026)، والموازنة بين المكاسب المحققة على صعيد توحيد السوق والتكلفة المعيشية التي تحملها المستهلك الليبي[12].

1.1-مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في تقييم ما إذا كان توحيد سعر الصرف قد أسهم في تقليص تشوهات سوق النقد الأجنبي، وكيف يمكن أن تنتقل آثاره إلى الأسعار والقدرة الشرائية في بيئة تتسم بالاعتماد على الواردات وبقيود في قياس التضخم. والسؤال الرئيس هو: كيف انعكست سياسة توحيد سعر الصرف على ديناميكيات الأسعار والقدرة الشرائية في ليبيا خلال الفترة 2020–2025؟

- ما الظروف التي دفعت إلى توحيد سعر الصرف في بداية عام 2021؟
- ما القنوات الاقتصادية التي تربط سعر الصرف بالتضخم المحلي؟
- ما حدود الاستدلال من بيانات التضخم الرسمية في ظل مشكلات التغطية والقياس؟
- ما السياسات المساندة اللازمة للحد من تراجع القدرة الشرائية؟

1.2-أهداف الدراسة وأهميتها

1. عرض خلفية قرار توحيد سعر الصرف وسياقه الاقتصادي.
2. تحليل القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها تغير سعر الصرف إلى الأسعار وتكلفة المعيشة.
3. مقارنة التطورات قبل القرار وبعده بالاستناد إلى التقارير المتاحة، دون ادعاء تقدير قياسي غير قابل للتحقق.
4. صياغة توصيات قابلة للتطبيق لتحسين استقرار الأسعار وحماية الأسر محدودة الدخل.

تنبع أهمية الدراسة من صلتها المباشرة بالسياسة النقدية والمالية ومستوى معيشة الأسر ومن ضرورة التمييز بين انخفاض التضخم المسجل وبين انخفاض مستوى الأسعار؛ فتباطؤ معدل التضخم لا يعني بالضرورة رجوع الأسعار إلى مستوياتها السابقة.

1.3-منهجية الدراسة وحدودها

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة الزمنية بين مرحلتي ما قبل التوحيد وما بعده، مع مراجعة التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويُستخدم تحليل الاتجاهات والوقائع المؤسسية بدلًا من نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع .(ARDL) وهذا البديل أبسط وأكثر اتساقًا مع البيانات الواردة في النسخة الأصلية، إذ لا تحتوي تلك النسخة على ملف بيانات ربع سنوي كامل، ولا على نتائج تقدير قابلة لإعادة الإنتاج، ولا على اختبارات تشخيصية أو جداول مخرجات إحصائية .تغطي الدراسة الفترة 2020–2025 وقد استُبعد عام 2026 من العنوان والتحليل الأساسي لتجنب التعامل مع سنة لم تكتمل بياناتها السنوية ولأن الادعاءات المتعلقة ببيانات النصف الأول من 2026 تحتاج إلى نشر رسمي قابل للتحقق. ولا يُفسر التزامن بين تغير سعر الصرف والتضخم على أنه دليل كافٍ على السببية، إذ تتداخل معه عوامل مثل الإنفاق العام، والسيولة، وأسعار السلع العالمية، والإمدادات، والدعم، والاضطرابات السياسية.

1.4-حدود الدراسة ومقترح للتطوير المستقبلي

تتمثل الحدود الأساسية في الاعتماد على تقارير منشورة وعدم توافر سلسلة زمنية كاملة ومرفقة في ملف البحث الأصلي. وعند توفر البيانات، يمكن تطوير الدراسة لاحقًا بإضافة جدول سنوي أو شهري يبين تغير سعر الصرف والتضخم والسيولة والإنفاق، وحساب معدلات التغير ومقارنتها بصريًا. ويمكن استخدام انحدار خطي بسيط كتحليل استكشافي فقط إذا توافرت ملاحظات كافية ومتجانسة، مع عدم تفسير معاملاته على أنها سببية دون معالجة العوامل الأخرى واختبارات الملاءمة.

2-الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1-توحيد سعر الصرف: المفهوم والدوافع

يقصد بتوحيد سعر الصرف تقليص تعدد الأسعار الرسمية أو شبه الرسمية وإخضاع المعاملات لقواعد أكثر اتساقًا. وقد يخفف ذلك فرص الاستفادة الريعية من الفجوة السعرية، ويحسن شفافية تخصيص النقد الأجنبي، لكنه قد يرفع التكلفة المحلية للسلع التي كانت تحصل سابقًا على النقد الأجنبي بسعر أقل. ولذلك يتوقف أثر التوحيد على تصميم القرار وسرعة تنفيذه والسياسات المكملة له، ولا يمكن الحكم على نجاحه من مستوى السعر الرسمي وحده.

2.2-قنوات انتقال سعر الصرف إلى التضخم

تظهر القناة المباشرة عندما يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة تكلفة السلع الاستهلاكية المستوردة والمواد الوسيطة والآلات. وقد تمر الزيادة إلى المستهلك تدريجيًا بحسب المخزون والمنافسة وهوامش الربح والعقود القائمة. أما القناة غير المباشرة فتعمل عبر توقعات التضخم وقرارات التسعير والطلب على العملات الأجنبية. وفي ليبيا تتفاعل هذه القنوات مع الدعم والأسعار الإدارية، ما قد يجعل حركة المؤشر الرسمي أقل من حركة الأسعار التي تواجهها بعض الأسر فعليًا [14,13].

2.3-التضخم والقدرة الشرائية

القدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بدخل نقدي معين. فإذا ارتفعت الأسعار بمعدل يفوق نمو الدخل الاسمي، انخفض الدخل الحقيقي. ويتفاوت الأثر بين الأسر تبعًا لتركيب الإنفاق؛ فالأسر التي تخصص حصة كبيرة من دخلها

للغذاء والدواء والنقل قد تكون أكثر تعرضًا لارتفاع أسعار هذه البنود. لكن تحديد مقدار الانخفاض في الأجور الحقيقية أو المدخرات يتطلب سلسلة متجانسة للأجور والأسعار، ولا يصح استنتاج نسبة محددة دون هذه البيانات.

2.4-خلاصة الدراسات والتقارير ذات الصلة

تشير التقارير الدولية إلى أن قرار 2021 وحد السعر الرسمي عند 4.48 دينار للدولار وساعد في تضييق الفجوة مع السوق الموازية في المرحلة الأولى [15]. وفي المقابل، نبّه صندوق النقد الدولي إلى أن التضخم المعلن ظل منخفضًا نسبيًا في بعض السنوات، لكن هذا لا يعكس بالضرورة جميع ضغوط الأسعار بسبب محدودية تغطية مؤشر أسعار المستهلك، وانتشار الأسعار المدعومة أو الإدارية، وتغير سلة الاستهلاك[16]. وتدعم هذه النتائج ضرورة التعامل بحذر مع المؤشرات الرسمية وعدم نسبة جميع تغيرات الأسعار إلى قرار الصرف وحده.

3-تطور سياسة سعر الصرف والأسعار في ليبيا

3.1-قرار توحيد سعر الصرف في 2021

أقر مصرف ليبيا المركزي في ديسمبر 2020 سعرًا قدره 4.48 دينار للدولار وبدأ تطبيقه في 3 يناير 2021 على المعاملات الحكومية والتجارية والشخصية. مثّل القرار انتقالًا مهمًا عن نظام كانت فيه الأسعار تختلف بحسب نوع المعاملة، إلى جانب وجود سوق موازية. ومن الناحية الاقتصادية، خفّض القرار الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار بعض المعاملات، لكنه تضمن في الوقت نفسه تعديلًا كبيرًا في السعر الرسمي مقارنة بالسعر السابق المخصص لبعض المعاملات.

3.3-قراءة تطورات التضخم وحدود المؤشر الرسمي

لا ينبغي تفسير انخفاض معدل التضخم المسجل باعتباره دليلًا على انخفاض الأسعار نفسها؛ فمعدل التضخم يقيس سرعة تغير الأسعار، بينما مستوى الأسعار يبين تكلفتها في فترة معينة. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن مؤشر أسعار المستهلك الذي استُخدم في ليبيا كان محدود التغطية الجغرافية واعتمد على سلة قديمة تركز على طرابلس، وأن السلسلة الجديدة التي توسعت تغطيتها ظهرت لاحقًا مع وجود ملاحظات منهجية تستدعي الحذر وتؤكد هذه القيود أن أي اختبار كمي موثوق ينبغي أن يوضح مصدر السلسلة، وسنة الأساس، وتغطيتها، وما إذا كانت السلسلة القديمة والجديدة قابلة للمقارنة المباشرة.

3.4-العوامل المكملة لسعر الصرف

من غير الملائم تحليل الأسعار بمعزل عن السياسة المالية. فالإنفاق العام، وطريقة تمويله، ونمو السيولة، وتذبذب إنتاج النفط وإيراداته، والقيود على النقد الأجنبي، وتكاليف النقل والتوزيع، والمنافسة، كلها عوامل يمكن أن تؤثر في الطلب على العملات الأجنبية وفي أسعار السلع. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن انتشار الأسعار المدعومة والإدارية ومحدودية بيانات الأسعار يضعفان العلاقة الظاهرة بين سعر الصرف والتضخم المسجل [14,13]. لذلك تتعامل الدراسة مع سعر الصرف باعتباره عاملًا مهمًا ضمن مجموعة عوامل، لا تفسيرًا وحيدًا.

4-النتائج والمناقشة

تستخلص الدراسة من المراجعة الوصفية النتائج الآتية، مع التنبيه إلى أنها نتائج تحليلية مستندة إلى التقارير المنشورة وليست نتائج اختبار قياسي:

5. كان توحيد السعر الرسمي عند 4.48 دينار للدولار في يناير 2021 تحولًا مؤسسيًا مهمًا هدف إلى تقليص تعدد الأسعار والفجوة المرتبطة به
6. لا يضمن توحيد السعر وحده استقرارًا مستدامًا؛ إذ يعتمد استمرار الاستقرار على إدارة النقد الأجنبي والانضباط المالي والنقدي وتوافر الإيرادات النفطية.
7. يمثل ارتفاع تكلفة السلع والمدخلات المستوردة قناة معقولة لانتقال أثر تعديل سعر الصرف إلى الأسعار، لكن تقدير حجم الانتقال يحتاج إلى بيانات أسعار تفصيلية حسب السلعة والفترة.
8. تحد قيود مؤشر أسعار المستهلك من القدرة على قياس العبء المعيشي الفعلي بدقة، ولا سيما عند وجود اختلافات إقليمية وانتشار أسعار مدعومة أو إدارية

9. لا تسمح البيانات المتاحة في النسخة الأصلية بإثبات علاقة سببية أو دلالة إحصائية، ولا بتأييد ادعاء انخفاض القوة الشرائية بنسبة محددة؛ لذلك حُذفت هذه الادعاءات من النسخة المنقحة.
10. تحتاج الدراسات اللاحقة إلى بناء قاعدة بيانات شهرية أو ربع سنوية موثقة تجمع سعر الصرف الرسمي والموازي ومؤشر الأسعار والسيولة والإنفاق العام، مع توثيق أي انقطاع أو تغيير في منهجية القياس.

5-التوصيات

1 -تطوير مؤشر أسعار المستهلك وتحديث سلة الاستهلاك وتوسيع التغطية الجغرافية، ونشر البيانات التفصيلية والمنهجية بانتظام.
2- تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وربط الالتزامات والإنفاق العام بقدرة الإيرادات الفعلية على التمويل، مع شفافية أكبر في الإنفاق العام.
3--رفع كفاءة إدارة النقد الأجنبي ونشر قواعد واضحة للتخصيص والمتابعة، والحد من الفجوات التي تشجع المضاربة أو الاستفادة الريعية.
4- توجيه برامج الحماية الاجتماعية إلى الأسر الأكثر تعرضًا لارتفاع أسعار الغذاء والدواء والنقل، وتقييم كفاية التحويلات دوريًا باستخدام مؤشرات تكلفة المعيشة.
5- تعزيز المنافسة والرقابة على الأسواق وسلاسل التوريد، مع تجنب إجراءات رقابية غير قابلة للتنفيذ أو تؤدي إلى نقص المعروض.
6- دعم الإنتاج المحلي القابل للتوسع، خصوصًا في بعض المنتجات الغذائية والدوائية، دون افتراض أن الإحلال المحلي ممكن أو أقل تكلفة في جميع القطاعات.
7- إنشاء قاعدة بيانات بحثية قابلة لإعادة الإنتاج، وإرفاق جداول البيانات ومصادرها وتعريف المتغيرات وأي إجراءات لمعالجة القيم المفقودة في الأبحاث الكمية المستقبلية.

6-الخاتمة

توضح الورقة أن توحيد سعر الصرف في ليبيا عام 2021 كان إصلاحًا مهمًا لمعالجة تعدد الأسعار، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق استقرار سعري دائم أو حماية القدرة الشرائية. فالأثر النهائي يتحدد بتفاعل سعر الصرف مع الإنفاق العام والسيولة والإيرادات النفطية والدعم وتكاليف الاستيراد وجودة بيانات الأسعار. وتؤكد الورقة كذلك أن المؤشر الرسمي للتضخم يجب أن يُقرأ في ضوء قيود التغطية والمنهجية وأن الاستنتاجات المتعلقة بحجم الأثر أو دلالته الإحصائية تحتاج إلى قاعدة بيانات متجانسة وتحليل قابل للتحقق. وبناءً على ذلك، فإن البديل المنهجي الأبسط المعتمد هنا هو التحليل الوصفي المقارن وهو أكثر شفافية واتساقًا مع الأدلة المتاحة من الإبقاء على نموذج ARDL دون نتائج تقدير موثقة.

المراجع

[1]دورنبوش، روديغر، وفيشر، ستانلي، وستارتز، ريتشارد (2018). الاقتصاد الكلي. ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.

[2]مصرف ليبيا المركزي (2023). التقرير الاقتصادي السنوي وإحصاءات ميزان المدفوعات والمالية العامة (2015–2023). إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

[3]الشيباني، عبد السلام محمد (2022). «تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومحدداته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000–2021». مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة طرابلس، المجلد 18، العدد 2، ص 45–72.

[4]البنك الدولي (World Bank) (2021). المرصد الاقتصادي لليبيا: آفاق التعافي الاقتصادي وتحديات الإصلاح المؤسسي. مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

[5]الفيتوري، علي خليفة (2020). «ازدواجية سعر الصرف وتشوهات السوق النقدي في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة 2014–2020». مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة بنغازي، العدد 11، ص 112–138.

[6]الترهوني، مصباح سالم (2021). «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعدد أسعار الصرف وسبل المعالجة في الاقتصاد الليبي». المجلة الليبية للعلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، العدد 9، ص 88–110.

[7]مصرف ليبيا المركزي (2018). قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي وضوابط تنفيذه. طرابلس.

[8]مصرف ليبيا المركزي (2020). قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2020 بشأن تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي اعتباراً من 3 يناير 2021. طرابلس.

[9]صندوق النقد الدولي .(2023) (IMF) مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا: تقييم إصلاحات سعر الصرف والسياسة المالية. تقرير خبراء صندوق النقد الدولي رقم 201/23، واشنطن العاصمة.

[10]المنصوري، فرج عبد الله، وبن غزي، سعاد عمر (2023). «قياس درجة انتقال أثر سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار في ليبيا بعد قرار التوحيد». مجلة البحوث الاقتصادية، المركز الوطني للبحوث الاقتصادية، بنغازي، المجلد 33، العدد 1، ص 15–42.

[11]الزنتاني، طارق الهادي (2025). «السياسة الضريبية على النقد الأجنبي وانعكاساتها على التضخم والقدرة الشرائية في ليبيا (2021–2025)». مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الزاوية، المجلد 7، العدد 1، ص 190–218.

[12]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا .(2024) (ESCWA) تقييم الأوضاع المعيشية والأمن الغذائي للأسر في ليبيا في ظل تقلبات أسعار الصرف. الأمم المتحدة، بيروت.

[13] International Monetary Fund (2024). “Libya: Staff Concluding Statement of the 2024 Article IV Mission.” صندوق النقد الدولي.
https://www.imf.org/en/news/articles/2024/05/10/mcs051024-libya-staff-concluding-statement-2024-art-iv-mission

[14] International Monetary Fund (2025). “Libya: 2025 Article IV Consultation—Press Release; and Staff Report.” IMF Country Report No. 25/148.
https://www.elibrary.imf.org/abstract/journals/002/2025/148/article-A001-en.xml

[15] World Bank (2021). Libya Economic Monitor / material on exchange-rate unification and macroeconomic developments in Libya. World Bank.

[16] Goldberg, P. K., & Knetter, M. M. (1997). Goods Prices and Exchange Rates: What Have We Learned? Journal of Economic Literature, 35(3), 1243–1272.